الأمم المتحدة

A/67/843

الجمعية العامة

Distr.: General
22 April 2013

Original: Arabic

الدورة السابعة والستون

البند ٨١ من جدول الأعمال

النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وإشارة إلى التقرير المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢ والمقدم من حكومة الجمهورية العربية السورية عملا بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة رقم ٣٠/٦٥ (والمدرج ضمن الوثيقة A/67/126/Add.1)، وردا على الرسالتين المؤرختين ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ والموجهتين من المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والممثلتين على الدول الأعضاء في المنظمة (الوثيقتان A/67/759 و A/67/767)، أود أن أحيط عنايتكم علما بما يلي:

- تعرضت الرسالتان الموجهتان إلى الأمين العام للأمم المتحدة من المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية، والمشار إليهما أعلاه، إلى ست حوادث فقط من بين الاعتداءات المتكررة التي طالت القنصلية العامة للجمهورية العربية السورية في جدَّة، ووفقا لهاتين الرسالتين فقد أفضت الإجراءات العدلية السعودية إلى إطلاق سراح المعتدين لعدم كفاية الأدلة أو بعد التعهد بعدم تكرار الحادث، وترافق ذلك مع التذرع بعدم تلقي أي إفادة من موظفي القنصلية السورية العامة المُعتدى عليهم.

290413 290413 13-30555 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

- إن التدابير التي اتخذتها السلطات السعودية المختصة، وسواء أكانت تدابير وقائية لحماية البعثة السورية وضمان عدم المس بأمنها وسلامة العاملين فيها أو تدابير رادعة لمحاسبة المعتدين والحيلولة دون تكرار اعتداءاتهم، لا تتناسب مع طبيعة ودرجة خطورة حوادث الاعتداء المتكررة التي تعرضت لها القنصلية السورية والعاملون فيها، وتبرز عدم جدِّية وقصور المعالجة بالنسبة للاعتداءات التي تواترت بشكل يومي في مرحلة معينة، بما يتناقض مع ما يمليه الالتزامان الأساسيان الناجمان عن اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ وللعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ من ناحية ضرورة اتخاذ الدولة المضيفة للتدابير المناسبة للحماية ومنع التعرض والإضرار بأمن البعثة والحطّ من كرامتها أو المساس بشخص العاملين فيها وكرامتهم (المادة ٣/٣١ والمادة ٤٠ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية)، وهذا ما أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٩٤/٦٧ من حيث ضرورة اتخاذ إجراءات كافية وحظر القيام بأنشطة غير مشروعة في أراضيها.

- كما أن السلطات السعودية لم تقم، رغم توفر المعلومات لديها، بإعلام الجانب السوري بنتائج التحقيقات في الاعتداءات التي طالت القنصلية السورية في جدَّة والعاملين فيها.

- أما فيما يتعلق بما تضمنته رسالة المندوب السعودي بخصوص عدم تلبية طلب حضور موظفي القنصلية السورية في جدَّة أو ممثلين عنها للإدلاء بإفادتهم بشأن الحوادث لدى الجهات الأمنية السعودية، فإننا نشدد على ما ورد في اتفاقيتي فيينا من ناحية عدم إلزام الأشخاص المتمتعين بالحصانة الدبلوماسية بتقديم شهاداتهم، ونؤكد أن هذا الطلب غير مبرر أيضا، فقد تضمنت المذكرات التي وجهتها القنصلية السورية العامة في جدَّة إلى وزارة الخارجية السعودية شرحا مفصلا لكل اعتداء وأسماء منفذيه الذين غالبا ما كان يتم إلقاء القبض عليهم من قبل عناصر الأمن الدبلوماسي السعودي بالجرم المشهود.

وفيما يتعلق بالحادثتين اللتين طالتا مقر السفارة السعودية في دمشق، فإننا نؤكد على ما يلي:

- أوفت الحكومة السورية بكامل التزاماتها إزاء حادثتي التعرض للسفارة السعودية في دمشق، إذ وفرت السلطات السورية الحماية للسفارة السعودية، ومنعت التعرض لها، وقامت الجهات السورية المختصة بإخراج مقتحمي السفارة السعودية بالقوة من مبنى السفارة وأوقفت من قام بإنزال العلم السعودي وسلمته إلى قسم شرطة عرنوس،

وتم تفريق الجموع بواسطة الغاز المسيل للدموع، وكان سبب عدم إعلام الجانب السعودي بنتائج التحقيقات هو قيام السعودية بإغلاق سفارتها وقنصليتها في دمشق.

- إن الحكومة السورية ملتزمة بتحمل مسؤولياتها الدولية بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، وقد شكلت السلطات السورية المعنية لجنة لتحديد الأضرار التي تعرضت لها السفارة السعودية في دمشق بالتشاور مع السفارة السعودية، بيد أن هذه الأخيرة رفضت التعاون مع السلطات السورية بهذا الشأن.

- وتواصل السلطات السورية المعنية الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتوفير الحماية اللازمة لمقرات السفارة والقنصلية السعودية في دمشق ومنع التعرض لها رغم إغلاقها.

- وختاما، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد على المعلومات التي قدمتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة (بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢) بشأن حادثة اقتحام القنصلية السورية العامة في جدّة، وتوضح، في هذا الشأن، أن المذكرة التي وجهتها القنصلية السورية في جدَّة إلى الجهات السعودية المعنية وأعربت فيها عن التقدير لدور عناصر الأمن الدبلوماسي السعودي، تضمنت هذه اللغة التي تقتضيها الأعراف الدبلوماسية ولكنها تضمنت، في الوقت نفسه، مطالبة السلطات السعودية بموافاتها بنتائج التحقيقات في حوادث الاعتداءات التي تعرضت لها القنصلية، وهو الأمر الذي لم يتم.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨١، والإشارة إليها في تقرير الأمين العام القادم حول هذا البند.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم